التنوير وثقافة التقدم

نحو مجتمع عادل لا مجال فيه لعمل الأطفال

د. حسن البيلاوى

أغسطس2021

دراسة قدمت إلى

ندوة : عمل الأطفال في الدول العربية في ظل جائحة كورونا

عبر تطبيق زووم 4 أغسطس 2021

نظمها

جامعة الدول العربية – منظمة العمل العربية – المجلس العربي للطفولة والتنمية

برنامج الخليج العربي – أجفند منظمة العمل الدولية

هدف التنمية المستدامة رقم 16

" التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات" .

التنمية في مرحلة الطفولة المبكرة

تقديم

هل كان عام 2021 هو عام القضاء على عمالة الأطفال؟

أعلنت الأمم المتحدة أن عام 2021 هو عام البدء في إنهاء عمل الأطفال .. وأعلنت عن فعاليات تقام في كل مكان لتعلن الالتزام بالقضـــاء على ظاهرة عمل الأطفال. وأن أحد أهداف التنمية المســـتدامة SDG"s ، هو " إنهاء كل أشـــكال ظاهرة عمل الأطفال (هدف 8.7) عام 2025".

فماذا حدث لهذا الهدف على المستوى العالمي؟

كان أملاً لم يتحقق .. بل زاد عدد الأطفال العاملين .. لماذا ؟

يبين تقرير " منظمة العمل الدولية واليونيســـيف " ، حزيران / يونيو 2021، أن عدد الأطفال العاملين (في الفئة العمرية بين 4–17 عاماً) ، في العالم، قد ارتفع إلى 160 مليون طفل بزيادة 8.4 مليون في السنوات الأربع الماضية. إضافة إلى ذلك فقد حذَّر التقرير من أن تسعة ملايين طفل إضافي في العالم معرضون لخطر الاضطرار إلى العمل بحلول نهاية 2022 بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19 المســتجد). بل ويُظهر أحد نماذج المحاكاة أن هذا الرقم قد يرتفع إلى 46 مليوناً، إذا لم تتوافر لهم إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية الضرورية.

ويشــير التقرير أيضــاً، إلى ارتفاع كبير في عدد الأطفال العاملين ضــمن الفئة العمرية 5–11 عاماً، والذين يمثلون اليوم أكثر من نصــف الرقم العالمي الإجمالي. وارتفع عدد أطفال هذه الفئة من يزاولون أعمالاً خطرة – أي أعمالاً يحتمل أن تضــر بصــحتهم أو ســلامتهم أو أخلاقهم – بمقدار 6.5 مليون منذ عام 2016 ليصل 79 مليون.

وقالت السيدة " هنرييتا فور " ، المديرة التنفيذية لليونيسيف، في بيانها الصحفي 9 حزيران/ يونيو 2021 بمناسبة صدور التقرير : " أننا نخسر في معركتنا لمكافحة عمل الأطفال، والعام الماضي لم يجعل هذه المعركة أســهل إطلاقاً. وهى تشــير في ذلك إلى ما أحدثته جائحة كورونا – كوفيد 19 من أزمات، " لم تعق فقط من مواجهة أزمة " عمل الأطفال " بل ضـــاعفت من الأزمة ومن صــعوبة العمل في ظل ما أحدثته الجائحة من أضــرار اقتصــادية واجتماعية وضــغوط نفســية، وانقطاع السبل للعيش في المناطق الفقيرة في العالم.

وعلى أي الأحوال فمعركة مكافحة ظاهرة عمل الأطفال ليست سهلة، لأن أسباب الظاهرة أسباب بنيوية في المجتمعات التي يرتفع فيها القهر والظلم الاجتماعي، فالمعركة إذن يجب أن تتجه للقضاء على الأسباب في هذه المجتمعات، ومن بينها بعض مجتمعات المنطقة العربية.

<u>ومن النتائج الرئيسية المهمة في التقرير التي تؤكد وجهة نظرنا :</u>

- يشـــغل قطاع الزراعة 70% من الأطفال العاملين (112 مليوناً) يليه 20 % في الخدمات (31.4 مليوناً) و10% في الصناعة (16.5 مليوناً) .
- نحو 28% من الأطفال العاملين في الفئة العمرية 5–11 ســـنة و 35% من الأطفال العاملين في الفئة العمرية 12–14 سنة هم خارج المدرسة.
- عمل الأطفال منتشـــر بين الفتيات أكثر من الفتيات في جميع الأعمار. فإذا حســـبنا الأعمال المنزلية التي تمارس لمدة 21 ســـاعة على الأقل في الأســـبوع، فإن الفجوة بين الجنسين تضيق في عمل الأطفال.
- انتشـــار عمل الأطفال في المناطق الريفية (14%) أعلى بثلاث مرات مما هو عليه عليه في المناطق الحضرية (5%).

ويقدم التقرير الظروف الاجتماعية في منطقة أفريقيا جنوب الصـــحراء الكبرى، كمثال للظروف التي ينمو فيها، وينشـــأ عنهات تزايد ظاهرة عمل الأطفال. حيث يؤكد التقرير " أن في أفريقيا جنوب الصـحراء الكبرى، أدى النمو السـكاني والأزمات المتكررة، والفقر المدقع، وضـعف تدابير الحماية الاجتماعية إلى زيادة عدد الأطفال العاملين بمقدار 16.6 مليوناً خلال الســـنوات الأربع الماضية." (منظمة العمل الدولية 2021).

وهكذا، فإن الإحصـــاءات الواردة من الأمم المتحدة، تبين أن هدف البدء في إنهاء عمل الأطفال 2021 لم يتحقق، وأن ظاهرة عمل الأطفال في تزايد مخيف، مما يؤكد اســـتحالة تحقيق هدف التنمية المســـتدامة SDG"s لإنهاء عمل الأطفال (هدف 8.7، عام 2025).. إن تزايد عمل الأطفال ليس فقط بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19).

جائحة كوفيد .. لم تحدث الفشل في توقف زيادة عدد الأطفال، فقط أحدثت صعوبات ومعوقات كانت نتيجتها مضـاعفة زيادة عدد الأطفال في العالم. عمل الأطفال، ظاهرة تنشـأ نتيجة الفقر والقهر والتخلف الثقافة، وهى عوامل في صميم بنية البلدان المتخلفة في العالم الثالث.

والسؤال الأن : وماذا عن أوضاع عمل الأطفال في البلاد العربية ؟

الإجابة : ليست بأحسن حال مما يحدث في المناطق التي يزيد فيها عدد عمل الأطفال.

صدر تقرير " عمل الأطفال في الدول العربية : دراسة نوعية وكمية " عام 2019، بالتعاون بين جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية ، والمجلس العربي للطفولة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ونتائج هذا التقرير، تؤكد الإجابة السابقة.

جاء في التقرير أن البلدان العربية المشـــمولة بالدراســـة هي 22 دولة، موزعة إلى منطقتين، **المنطقة الأولى**، وتشـــمل 12 بلداً عربياً، هي البحرين، والعراق، والأردن، والكويت، وفلســـطين المحتلة، وعمان، وقطر، والســـعودية، وســـوريا، والإمارات واليمن. وأن 3% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5–17 سنة هم منخرطون في عمل الأطفال "، نصفهم منخرطون في أعمال خطرة (1.5%). **أما المنطقة الثانية**، ودولها أعضـــاء في الجامعة العربية، وتقع في أفريقيا، وعددها عشرة، هي الجزائر، جزر القمر، جيبوتي،مصر ، ليبيا، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، تونس. وتشير الإحصاءات بالتقرير، أن نسبة عمل الأطفال في هذه المنطقة، هي نســـبة أعلى بكثير تصـــل إلى 20%، وهى تقارب ضـــعف المعدل العالمي (9.6%). وتجدر الإشـــارة إلى أنه ما يقارب نصـــف عدد الأطفال العاملين في المنطقتين هم منخرطون في أعمال خطرة, وإذا أمعنّا النظر في هذه البيانات التي جاءت في التقرير يلاحـــظ أن المنطقة الثـانـيـة (الدول العربية في أفريقيا) معظمها من الدول الفقيرة، كثيفة السكان.

كما بين التقرير، بشكل عام، أن أكثر الأطفال العاملين في المنطقة العربية، يعملون في الزراعة، وخاصة الأطفال بين 5–14 سنة. في حين أن الأطفال في سن 15–17 سنة هم الأكثر تنوعاً بحســـب القطاعات المختلفة، مع ارتفاع معدل العمل في قطاعات الخدمات والصـــناعة مقارنة بالأطفال الأصـغر سـناً. وينبه التقرير إلى ضـرورة الأخذ في الاعتبار أن " مسـوحات الأسـر المعيشـية " غالباً ما يغفل أو يعجز عن رصـد أنواع معينة خفية من عمل الأطفال في صـفوف الفتيات.

ونظراً لغياب الإحصـاءات الدقيقة والمعتمدة، فإنه يمكن القول إجمالاً حسـب البيانات التي وفرها التقرير، أن هناك في المنطقة العربية ما يقرب من 15 مليون طفل عامل، وهناك ازدياد مضطرد بسبب عوامل متعددة تعيشها البلاد العربية، إضافة إلى ما أصاب العالم كله نتيجة جائحة كورونا (كوفيد19) التي ضاعفت الأزمات في كل مكان في العالم، ومنها المنطقة العربية.

ويلاحظ أن النتائج التي خلص إليها تقرير عمل الأطفال في الدول العربية 2019، فيما يتعلق بخصائص عمل الأطفال واتجاهاته العامة في الدول العربية، متشابهة إلى حد يكاد يقترب من التطابق مع خصـــائص واتجاهات عمل الأطفال في كل بلاد العالم كما أوردها تقرير " منظمة العمل الدولية واليونيســـيف عن عمل الأطفال في العالم (حزيران/ يونيو 2021). ويتبين من هذا التشـــابه أن أزمة عمل الأطفال تنبع من عوامل بنيوية واحدة : الفقر والجوع والتخلف الثقافي والاجتماعى والاقتصادي، في كل بؤر يزيد فيها عدد الأطفال العاملين.

أوضحت دراسة عمل الأطفال في الدول العربية (2019)، أن عمل الأطفال في المنطقة العربية يتركز أغلبيته في الزراعة، وخاصة في الحيازات الزراعية الصغيرة، ويلي ذلك قطاع الخدمات والصناعة. وتختلف قطاعات نشاط الأطفال الإناث إلى حد كبير بين البلدان تبعاً لخصوصية الاقتصادات المحلية، " مع مراعاة أن مسوحات الأسر المعيشة" غالباً ما تغفل، أو تعجز، عن رصد أنواع معينة خفية من عمل الأطفال في صفوف الفتيات ".
كما أوضحت الدراسة بعض محددات عمل الأطفال، المتمثلة في فقر الأسر وحاجتها إلى الدخل الذي يوفره عمل أطفالها، ومحدودية فرص التعليم، ومحدودية قيمته في ظل غياب التوقعات المستقبلية المتعلقة بفرص العمل، والقدرات المحدودة لأجهزة بعص الدول في التفتيش على العمل، وميل أصحاب الأعمال إلى استخدام الأطفال للعمل لرخص الأجور، وسهولة الإدارة.
وأشارت الدراسة إلى المخاطر النفسية والعاطفية والإنسانية التي يتعرض لها الأطفال، إضافة إلى احتمالات التعرض لتجارة البشر والإساءة الجنسية.

ولم تغفل الدراسة أثر الحركات الإرهابية في كثير من بلادنا العربية، وقد أطلعت الدراسة على أثر هذه الحركات " في زيادة عمل الأطفال في النزاعات المسلحة وهو الاسم الذي تعتاد المنظمات العالمية أن تطلقه على هذه الظاهرة، تمشياً مع الحياد غير الإيجابي!!! إنها ليست نزاعات مسلحة إنها بالأحرى حركات إرهاب يجسد إيديولوجية ظلامية تتأثر بالدين وتتمركز في المنطقة. هذا الإرهاب شكل بيئة عنف أحالت الحياة إلى جحيم فبالإضافة إلى ظروف الفقر المدقع، والتهديدات الصحية والأمنية وتدمير المدارس والمساجد والكنائس، يجد الأطفال أنفسهم إما مشردين في خيام خارج بلادهم، أو مجبرين على الانخراط في أنشطة القتال غير الإنساني، سواء بالقيام في أنشطة عمل داخل ساحة الحرب، أو في الخدمة داخل مناطق إيواء الإرهابيين، ذلك لصغار الأطفال والفتيات، أما الأطفال بين (15–17) سنة فهم مجبرون على حمل السلاح والقتال.

السؤال إذن، هل عمل الطفل هو قدر محتوم؟

الجواب نعم.. إن عمل الطفل قدر محتوم في هذه الدول، طالما استقرت أوضاع التخلف. والتخلف الثقافي.. ذو أوجه اجتماعية اقتصادية. فإن هذا الكائن الصغير.. يوضع منذ البداية في حلقة الفقر والتخلف المفرغة حيث المجاعة والعذاب والوحشية. يولد الطفل في الفقر والجوع والتخلف الثقافي ، حيث يشكل بيئة التنشئة. فيعطل التخلف عقل الطفل، ويفرض عليه رؤية بيئة التخلف والفقر والجوع ويستدخلها في عقله، كبيئة طبيعية.

> " لابد من معرفة تلك النظرية التي تقول إن الأطفال ينمون " نمواً مقيداً ". ونسأل ما معنى " النمو المقيد "؟ إن ذلك يعني أن الطفل ينمو مقيداً بنمط البيئة من حوله. فالطفل مقيد بالبيئة التي يعيش وينمو فيها، الطفل مقيد بنمط عملية التواصل الاجتماعي، ومقيد بمفردات الثقافة واللغة التي ينشأ فيها وما تتضمنه من أساليب التنشئة الموجودة فيها. وهو مقيد بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية من حوله، مقيد بكل أشكال الفقر، أو الثراء، أو هو مقيد بالظلم والقهر والعنف وغياب العدالة الاجتماعية. وإذا كان نمو الطفل، نمواً مقيداً.. فبالتالي يجب رفع كل قيود الظلم والقهر عنه "

السؤال الآن : ماذا عن قيود العنف والتخلف الثقافي، في كثير من بلاد المنطقة العربية التي ولّدت مايقرب من 15 مليون طفل عامل؟

<u>بيئة التخلف الثقافي والعنف في المنطقة العربية</u>

أشارت كثير من الدراسات في الآونة الأخيرة، تنامي ظاهرة العنف في كثير من بلادنا العربية. وإذا كنا نعني بكلمة العنف " أي سلوك يؤدى إلى إثارة العنف، أو التخويف، أو الرعب، أو ايقاع الشعور بالدونية والإهانة، أو الحرمان من الحقوق الإنسانية، في البقاء، أو النماء، أو التعليم، أو إنزال الأذى جسمانيا، أو نفسياً، أو جنسياً، فإننا سنجد أن كثرة من الناس في معظم بلادنا العربية، يعانون أشكالاً متعددة من العنف.

وتتنوع أشكال العنف، في الفقر والقهر، ابتداءاً من العنف ضد الطفل، والعنف ضد المرأة، والعنف الأسري، وعنف الإرهاب في القتل، وتدمير الحياة للآمنين.. إلى آخر كل أشكال العنف الذي يعانيه كثير من الناس، في معظم بلادنا العربية. إلا أن أبشع أشكال العنف وأكثرها قسوة ومرارة، هو العنف المتمثل في عمل الأطفال، والعنف المتمثل في معاناة الأطفال من الإرهاب والفكر الأصولي الظلامي.

إن ما يزيد من تفاقم أزمة عمل الأطفال في دولنا العربية، معاناة المنطقة من تنامي الإرهاب في أكثر من بلد عربي، بسبب تواجد الفكر الأصولي الظلامي. إن تنامي الارهاب قد جعل الطفل مشرداً، جعل الأطفال يعانون اللجوء السياسي، خارج أوطانهم أو مشردين في المخيمات، فقد فرضت هذه الحروب بسبب الإرهاب واقعاً مريراً في كثير من أوطاننا.. وجعلت هذه الأوضاع الأطفال يتعرضون إلى كل مظاهر العنف. ويرتبط العنف ضد الأطفال بشكل وثيق بالعنف ضد المرأة، فالمرأة هي الأم والحاضنة لهؤلاء الأطفال، وفضلاً عن ذلك هناك عنف ممارس ضد المرأة في عالمنا العربي مرتبط ببعض الأصول الثقافية والثقافة المجتمعية الأصولية الظلامية التي تبرر اضطهاد المرأة وتبرر من ظلم المرأة، وتضع المرأة في مرتبة تالية للرجل، أو بالأحرى ملكية خاصة للرجل في معظم المجتمعات، وخاصة حينما نكون في قاع التخلف الثقافي والفقر والقهر في بعض البلاد العربية. **وهكذا تضافرت عوامل التخلف الثقافي وتفشى الإرهاب وفكر الإرهاب المتطرف، علاوة على الأزمات الاقتصادية والنفسية وتنامي مشاعر الخوف والقلق التي أحدثتها جائحة كورونا المستجدة، وأنتجت واقعاً أليماً لكثير من الأطفال والأمهات وكبار السن في بلادنا العربية، كذلك تنامي الفجوة التحصيلية بين التلاميذ، وعدم المساواة في الفجوة التحصيلية بسبب حدوث نوع من الـ digital divide الفجوة الرقمية، من يملك الأدوات الرقمية ومن لا يملك الأدوات الرقمية، حيث أن تزايد استخدامنا للرقمنة ينطوى على إبعاد بعض الناس الذين لا يحصلون على تلك الأدوات الرقمية، وبالتالي تتنامى أوجه عدم المساواة. فجوة رقمية إضافة الى الفجوة الاجتماعية والاقتصادية.**

إن أطفالنا يعيشون عنفاً متعدد الأشكال والمظاهر.

<u>وماذا عن العنف ضد المرأة في سوق العمل</u>

وفقاً لتقرير منظمة العمل العربية (2020) عن تأثير أزمة كورونا (كوفيد 19) على قضـــايا التشـــغيل وأســـواق العمل العربية. نجد الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية الآتية ، وكلها أمثلة صارخة لأوضاع العنف ضد المرأة.

1- لا تزال مشـاركة النسـاء في الأسـواق العربية متفاوتة من بلد عربي لآخر، حيث سـجلت نسـبة البطالة بالنسـبة للإناث 16.7 كما ارتفعت البطالة في صـفوف الشـابات في عام 2017 ليصل متوسطها 39.3%، بين ذلك أن ثمة عقبات ثقافية واقتصادية تواجه المرأة في البلاد العربية في الحصـــول على فرصـــة عمل. وحســـب البطالة مرتفعة بالقياس بالمعدلات العالمية.

2- ومشـــاركة المرأة في قوة العمل في الدول العربية (2017) 17.4 وهي نســـبة أقل من المعدل العالمي (51.3%) وأن معدل البطالة عام (2017) 16.7 وهو أكثر من المعدل العالمي(6.8%). ومازال قطاع الزراعة يحظى بأكثر نسبة للمشاركة تصل الى 15.8% والخدمات 78.2.

3- الاقتصـــاد غير المنظم (أو غير الرســمي) Informal sector، يبين تقرير الإســكوا حســـب التقديرات، وباســـتخدام منهجيات مختلفة، أن العمالة غير النظامية في المنطقة العربية خارج القطاع الزراعي تتراوح بين 45% و65% ويتراوح المعدل بين 53.5% في بلدان المغرب العربي، و73.4 في بلدان المشرق العربي.

(الاسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020-2017).

والقطاع غير المنظمم يركز عادة على أعمال متدنية النوعية وقليلة الإنتاجية، مقابل دخل غير منتظم وغير آمن ولا يستفيد العاملون به من الضمان الاجتماعي أو قوانين الحماية الاقتصادية.

4- وتشـــير الدراســـات أن نســـبة العمالة غير النظامية في الأقطار العربية غير الخليجية بـــ 67.2% من قوة العمل ولكنها لاتنتج إلا 35% من الناتج القومي الإجمالي، وتشير الإحصـــاءات بأن نســـبة الإناث المالكات للحيازات الزراعية في بعض الدول العربية لا تتجاوز 7% من أصحاب الحيازات الإناث. بينما نسبة مشاركة المرأة في الزراعة تصل إلى نحو 60% من مجموع العاملين في هذه الأنشـطة في السـودان والمغرب وموريتانيا (منظمة العمل العربية 2020).

وحيث يغيب التعاقد تغيب بقية شروط العمل اللائق بالحماية الاجتماعية والتشريعات المنظمة للإجازات مدفوعة الأجر، وإجازات الأمومة، والتأمينات الاجتماعية، وضمان الرعاية الصحية.

لقد كشفت جائحة كورونا عن مدى هشاشة أوضاع العاملات في القطاعات غير المنظمة في غالبية بلدان المنطقة العربية حيث تواجه هذه الفئة الموت من الجوع أو الموت من الفيروس. ولذلك لا نســـتبعد أن يولد أطفالهن في ســـوق " عمل الأطفال ". الاســـكوا، التقرير العربي ، التنمية المستدامة 2021-2017

<u>والعنف ضد المرأة في سوق العمل يرتبط بالعنف الأسري، وهو عنف تتحمل تبعاته السيئة المرأة في الأسرة. يقول عامر صالح، على شبكة النبأ المعلوماتية 2020/4/28 .</u> لقد عاد العنف الاجتماعي والأسرى إلى دائرة الاهتمام بالمجال العام في شتى أنحاء بلاد المنطقة العربية بسبب

جائحة كورونا (كوفيد 19). والآن يجب أن نقتنص الفرصة لتحويل العنف من شأن خاص إلى شأن عام، لتصبح قضية عامة في الوطن العربي. ففي نحو 15% من الأسر في المنطقة نجد حالات العنف الأسري بحسب استطلاع الباروميتر العربي الذي تم في الفترة من 2018 – 2019.

وتسجل إحصاءات الأمم المتحدة أن 37% من النساء في العالم العربي تعرضن لنوع ما من العنف (الجسدي أو الجنسي) لمرة واحدة على الأقل في حياتهن. إذاً لابد من القضاء على الأوضاع المأساوية في المناطق الفقيرة، والمناطق ضحايا الإرهاب.

عوامل التخلف التي أشرنا إليها أشار إليها عوامل بنيوية تتلخص في :

- الفقر المدقع للأسر وغياب العدالة الاجتماعية، والتخلف.
- نمط التنمية السائد وهو نمط التنمية الريعية الذي يتساند دائماً مع أوضاع التخلف الثقافي والاجتماعي، وغلبة الحيازات الزراعية الصغيرة التي يكثر فيها عمل الأطفال.
- الحركات الإرهابية الناجمة عن الإيديولوجية الظلامية الأصولية، في أكثر من مكان من المنطقة العربية.

هذه العوامل البنيوية هي عوامل مترابطة. فأثرياء التنمية الريعية، القائمة على انتظار العائد والتوزيع، هي فئات طفيلية تنمو في الأعمال غير المشروعة، تجارة السلاح والمخدرات والبشر. هؤلاء الأثرياء الطفيليون يرتبطون بعلاقة عضوية بأدعياء الأيديولوجية الظلامية الأصولية.. وتفرز هذه العلاقة الغنى الفاحش، من جهة، والفقر المدقع في دائرة واسعة من البشر من جهة أخرى، والنتيجة تآزر التخلف الثقافي والاجتماعي، مع الفقر والجوع وغياب العدالة الاجتماعية.

<u>إذن توجد ثلاثة عوامل تعمل معاً في علاقة عضوية في الواقع الاجتماعي في معظم البلاد العربية:</u>

- اقتصادات ريعية غير منتجة.
- إيديولوجيات ظلامية باسم الدين متدثرة بثقافة ماضوية، تنشر التطرف وفكر الإرهاب.
- فئات طفيلية تنمو في الاقتصادات الريعية، وتدخل هذه العوامل الثلاثة في علاقات بنيوية عضوية متضافرة توفر بيئة خصبة لنشأة ونمو ثقافة التخلف والفقر والجهل، وغياب العدالة الاجتماعية.

إنها بيئة من ثلاثي بغيض يولد كل أشكال العنف في المنطقة العربية: العنف ضد الطفل والعنف ضد المرأة .. والعنف الأسري.. وأسوأ أشكالالعنف عمل الأطفال والإرهاب.

والسؤال: من أين جاء هذا الثلاثي البغيض؟ وكيف يدمر حياتنا وإمكاناتنا للنهوض إلى مستقبل قادم؟

إن هذه العوامل الثلاثة، عوامل مترابطة ترابطاً عضوياً ، يدعم الواحد منها الآخر. شكلت هذه العوامل في ترابطها العضوي بيئة متخلفة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، بيئة حاضنة للفكر الأصولي الديني المتطرف. يبرر لكل أشكال العنف، ويجد فيه منافع تكرس إعادة إنتاج هذه البيئة، فكر يبرر عمل الأطفال وبيئة اجتماعية واقتصادية حاضنة له، تكريس العنف ضد المرأة، وثقافة ذكورية بطرياركية حاضنة له ترعاه وتنميه. بيئة حاضنة للتنمية الاقتصادية الريعية غير المنتجة وفئاتها الاجتماعية الطفيلية الداعمة لها. فئات اجتماعية طفيلية تكرس الفساد والعمل غير المشروع، تفتقد القيم وتبرر الهبش والعدوان. تكنز الثروات في جانبها، تنتج الفقر والجوع والتخلف في ربوع مجتمعها. لا تبالي بالتعليم ولا بالعلم، لأنها فئات غير منتجة، ومن ثم يغيب العلم وتغيب المعرفة، ويغيب التفكير العلمي، ليحل محله الفكر الأصولي إن خطورة الفكر الديني الأصولي الظلامي، لا يقف عن إنتاجه قيم وسلوكيات التطرف في المجتمع، بل يتعداه إلى تبرير قتل الأخر المختلف.. يكفر ثم يبيح القتل. فانتشر الفكر الديني الأصولى الإرهابي .. لقد صار الإرهاب يدمر ويقتل ويحرق.. دمر أجزاء غالية من المنطقة العربية، حولها إلى دمار وخراب. الطفل بالنسبة للارهاب مشروع عامل، ومشروع مقاتل، كذلك النساء مشروع سبايا، ومشروع رق حديث.

ما العمل إذن؟

هذه هي قضية عمل الأطفال في منطقتنا العربية .. إن هذه القضية في بعدها الحقيقي قضية التخلف الثقافي والاجتماعي الذي يرتع وينمو فيه الفكر الدينى الأصولى الظلامي.

<u>والسؤال مرة أخرى ما العمل؟ وكيف؟</u>

الجواب بإشاعة التنوير .. ونشر ثقافة التقدم .. من خلال نضال شعبي ومشاركة مجتمعية على الأرض لتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تشكل نسقاً ثقافياً مغايراً وبيئات اجتماعية جديدة تحتفي بالمشاركة المجتمعية والتنوير والعدالة الاجتماعية. وليس أمامنا سوى هذا المسار. وعلينا العمل لتحقيق هدف التخلص من التخلف وبناء التقدم في أوطاننا.

وللأسف فإن معظم المنظمات العالمية من حولنا لم تقدم لنا سوى " روشتات " لا تشفي بل تزيد من أمراض التخلف.. ويمكن عرض أمثلة كثيرة على ذلك:

نقتصر في هذا العرض على نموذجين .. النموذج الأول، ويتمثل في الخطوات الإجرائية التي قدمها الاتحاد الأوربي، لمكافحكة عمل الأطفال المنشور في تقرير منظمة العمل الدولية واليونيسيف. أما النموذج الثاني، فهو يتمثل في فكر التنمية الذي ناقشه تقرير الاسكوا المنشور بعنوان عدم إهمال أحد : إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية (2019).

أولاً : نموذج الاتحاد الأوروبي

أصدر الاتحاد الأوربي مجموعة من الإجراءات لمكافحة عمل الأطفال، نلخصها كما يلي استناداً إلى تقرير منظمى العمل الدولي 2021:

1- سياسة عدم السماح المطلق لأي شكل من أشكال عمل الأطفال
2- الاتاحة والجودة في التعليم
3- التوسع في سياسة الحماية الاجتماعية والقضاء على البطالة
4- دعم القطاع الخاص لتوفير الأعمال للمرأة والشباب والحد من عمل الأطفال
5- مقاطعة المنتجات التي اشترك في إنتاجها الأطفال
6- تشجيع ودعم عودة الأطفال إلى المدارس.
7- دعم العاملين في القطاعات غير الرسمية لأنهم الأكثر هشاشة اقتصادية وبدون حماية صحيحة.. وأطفال هذه الفئات هم الأكثر عرضة
8- إعلان مشروع " قطن بلا تلوث " الذي يدعم خروج الأطفال من مزارع القطن للعودة إلى المدارس.

ما سبق هي بعض الإجراءات العملية، لكن للأسف بدون استراتيجيات وآليات تنفيذ حتى الآن.

ثانياً: رؤية الأمم المتحدة،الاسكوا: تقرير التنمية الاجتماعية الثالث، (2019)
بعنوان عدم إهمال أحد، إدماج الفئات المهمشة في بعض البلدان العربية

وركز التقرير على هشاشة المساواة، ومحدودية الاستقلالية الذاتية على التسوية السياسية السائدة في المنطقة، وبيّن التقرير أن اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية لاتزال قائمة، بل تفاقمت في العديد من البلدان، ولاتزال المجموعات المهمشة تواجه عقبات جمة تحول دون مشاركتها الكاملة، والحقيقية في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية.

وبناءاً على ما تقدم، اعتمد التقرير على رفع الشعار الذي أعلنته وثيقة أهداف التنمية المستدامة SDG"s " عدم إهمال أحد. وفي إطار هذا الشعار ، حدد تقرير الاسكوا المشار إليه خمسة عوامل رئيسية تؤدى الى الشعور بالإهمال أو الإقصاء.

- التمييز
- الموقع الجغرافي
- نظام الحوكمة المعتمد
- الوضع الاجتماعي والاقتصادي
- كالصراعات والحروب

وللأسف الشديد، لعلاج هذه العوامل، استهلت الاسكوا التقرير بأن أفردت فصلاً يناقش فيه مفاهيم التنمية السائدة من وجهة نظر فلاسفة " **ما بعد الحداثة** ".. "**وما بعد التنمية**" **وذكرت منهم الأسماء الآتية :**

- ضياء الدين سردار Ziauddin sardar
- آرام زياد Aram Ziai
- فنسنت تاكر Vincent Tuker
- أيريس ماريون يونغ Iris Marion young
- نانسي فريزر Nancy Frazer

ويعتقد أصحاب فكر ما بعد الحداثة، بصفة عامة، أن مفهوماً التنمية مفهوماً غربي إمبريالي يهدف إلى إضفاء الطابع العالمي لأسلوب حياة البلدان المتقدمة على الدول النامية في العالم الثالث، مما أدى إلى إنتاج رؤية دونية إلى الدول الأخرى التي صنفت بأنها " الأقل تطوراً"، ويقدم يعضهم مفهوماً جديداً، يطلق عليه " **ما بعد التنمية** ".

ومع وجهة النظر هذه، يرى أصحاب هذه الاتجاهات أنه يجب التركيز على أولوية دعم والاعتراف بالثقافة والمعرفة المحلية وتشجيع الحركات الشعبية التعددية، وتفكيك آليات الهيمنة والسلطة في الدول، ولكن دون تأمين أدوات وآليات بديلة.

ونعلم أن فلاسفة ما بعد الحداثة جميعهم تمتد جذورهم الفكرية إما إلى ميشيل فوكو، المفكر الفرنسي، وإما إلى مدرسة فرانكفورت عند " هولكهايمر، وأدورنو "، أو إلى كل ذلك . وقد شكلوا كتله فكرية تركز على أولوية الثقافة المحلية والمعرفة المحلية، والاعتراف بها وتشجيع الحركات الشعبية التعددية . كذلك هم يهتمون بالتركيز على مبدأ يؤمنون به، وهو تفكيك آليات الهيمنة والسلطة في أي دولة. وهم في ذلك لا يقدمون البدائل، ومن ثم يتركون الأوطان تتفكك. وقد توصلوا إلى هذه المبادئ مستندين على اعتقاد أن حضارة الحداثة والتنوير، قد أدت إلى هيمنة المركزية الأوربية وهمشت الثقافات المحلية. ومن ثم كانت دعوتهم بالتعددية الثقافية Multi Culturalism. وأن كل الثقافات متساوية ، ووفق هذه النسبية الثقافية نقع بالطبع في هوة النسبية وعدم القدرة على التفرقة بين ثقافة متقدمة وثقافة متخلفة، تحت دعوة النسبية الثقافية، وكل الثقافات متساوية!!. ونسأل بدورنا هل نعترف إذن بثقافات متخلفة تكرس عنف المرأة، وختان الإناث؟!

وفي ذلك يقول بريان بارى في نقده للتعددية الثقافية والنسبية الثقافية التي يدعو لها مفكري " ما بعد الحداثة " وما بعد التنمية والتعددية الثقافية...

> " هناك من أفعال الحماقة وأحياناً البهيمية، التي يتم اقترافها في أماكن عدة من العالم، ووجدت من يدافع عنها باسم التعددية الثقافية".
>
> **(بريان بارى الثقافة والمساواة، ترجمة كمال المصري، عالم المعرفة (p.7: 2008)**

إن مناهضة مفكري ما بعد الحداثة، وما بعد التنمية، والتعددية الثقافية للتنوير والحداثة، ومثل الحداثة التي أنجزتها البشرية المتمثلة في العقلانية، والعلم والإنسانية، والتقدم، لن تنتج إلا أوضاع أسوأ لما كانت عليه البشرية قبل الحداثة. ولذلك نجد المفكر الأمريكي ستيفن بينكر يدعو في كتابه بعنوان " التنوير الآن " Steven Pinker 2018 إلى الانتباه إلى خطورة أفكار ما بعد الحداثة، والتعددية الثقافية.

ويوضح الفيلسوف مراد وهبه: " إن رفض فكر الحداثة والتنوير، إنما يؤول بالضرورة إلى دعم الأصوليات الظلامية في كل مكان في العالم" ، وقد أصبحت الأصوليات بالفعل حركة عالمية، تدعم التطرف والإرهاب.. ولا تنتج إلا التخلف والفقر وعمل الأطفال، حتى في خدمة الإرهاب. يقول مراد وهبه:

> " هنا تصطدم " ما بعد الحداثة " " بالحداثة " " والحداثة " تنوير وتغير اجتماعي، وتقدم على سلم الحضارة.. والتنمية الثقافية. " وما بعد الحداثة " تدعم الثقافات المتخلفة.. وفي ذلك، في نهاية الأمر، تدعيم للأصولية الظلامية (المولدة لفكر الإرهاب) ".
>
> **مراد وهبة (2016، ص 85، 99)**

وتأسيساً على ما تقدم، فإننا إذ ننتقد ونرفض أفكار ما بعد الحداثة، وما بعد التنمية، والتعدية الثقافية التي تبنتها الاسكوا في تقرير : عدم إهمال أحد (2019)، باعتبارها مداخل قاصرة بالضرورة عن مساعدتنا في النهوض بمنطقتنا العربية، على مسار التقدم الحضاري. وإرساء مجتمع التنوير والتقدم لذلك علينا أن نجتهد في تقديم فكر مغاير يساعدنا على تحقيق أهدافنا للتغير والخروج من التخلف، ونلحق بمسار الحضارة العالمية، بمجتمع لا مجال فيه لعمل الأطفال أو القهر أو الظلم الاجتتماعي، وهنا نسأل :

وما السبيل للخروج إلى مسار تقدم الحضارة العالمية ؟

<u>الجواب مرة أخرى</u> : تنمية ترتكز على ثقافة التنوير وثقافة التقدم والعدالة الاجتماعية.

<u>التنوير وثقافة التقدم</u>

التقدم مفهوم يشير إلى حركة البشر نحو تحقيق الرقي الثقافي، والتطوير الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير حياة للرفاه والســـعادة للإنســـان ، وبناء مجتمعات العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية،.وارتبط مفهوم التقدم في نشأته في القرن التاسع عشر، بحركة التنوير ، التي بزغت في أوربا منذ القرن السادس عشر، وبلغت ذروتها في القرن التاسع عشر.

وكيف حدث ذلك؟

في البدء – منذ بداية القرن السادس عشر في أوربا – كانت حركة النهضة ، وكان الإصلاح الديني، فكان التنوير، وحدثت ثورة العلم والتكولوجيا والفلسفة وتتابعت الثورات الصناعية.. وارتقى الطب والعمران والفنون والآداب.. والمياه النظيفة والصرف الصحي.. فكانت حضارة الحداثة وكان التقدم.

وهكذا كان التنوير والتقدم، إنهما رحلة تكوين "بنية مفاهيمية جديدة لعقل أوربا.. التي أسست الحضارة التي نعيشها الآن، حضارة "الحداثة" ، وبزغ الشعاع المضئ لهذه الرحلة من أوربا .. وانتقل إلى أمريكا ، ثم إلى العالم أجمع ليكوِّن الآن حضارة كوكبية في نهاية القرن العشرين حتى تصاعدت الثورة الصناعية الرابعة في القرن الحادي والعشرين.

وفي القرن التاسع عشر، وعرَّف "إيمانويل كانط" فيلسوف التنوير، التقدم بأنه رُقيّ الحياة الإنسانية من المجتمعات البدائية إلى مجتمعات "الحداثة". كما عرّف كانط التنوير بأنه "انتقال الإنسان من حالة اللارشد إلى حالة الرشد"، أي حالة اعتماد الإنسان على عقله هو نفسه.

وبفضل التنوير، شهدت أوربا حركة ثقافية واسعة في الفنون والعلوم والتكنولوجيا ، وتنظيم المجتمع سياسياً واجتماعياً. بعبارة أخرى أفرز التنوير بنية مفاهيمية جديدة في أوربا، أفرزت ثقافة جديدة قادت أوربا إلى التقدم ومنها إلى العالم كله.

والثقافة هي البنية المفاهيمية للعقل.. التي تشكل رؤية الفرد، أو الجماعة ، للعالم والكون والإنسان والمجتمع World View، وبالتالي تجعل الإدراكات والسلوك في المجتمع معنى مشتركاً. وفي البنية المفاهيمية للعقل توجد المعارف المضمرة كما توجد القيم والمعتقدات. والثقافة تُكوِّن بنية عقل الفرد بالتنشئة ، وتكون مؤثرة في تشكيل السلوك حينما تتأصل في المؤسسات : مؤسسات التعليم، والمدارس والجامعات، ومؤسسات العمل والإنتاج، ومؤسسات الدولة الثقافية، وفي الفنون والآداب، ومن ثم يتكون السلوك الجمعي على مستوى الأفراد والجماعات.

والثقافة إما كابحة للتقدم، فتعيد إنتاج " المجتمع القائم" ، أو تكون رافعة تحدث التقدم، فتكون رؤية مفتوحة للعالم World – View متجهة إلى المستقبل تستند إلى المعلم، وتدفع إلى البحث والاكتشاف، وتعظم قيم العمل والاتفاق.. وتحث على التغيير .. وتستدعي " وضعاً قادماً "، أكثر حرية وأكثر إنسانية وأكثر عدلاً.. ثقافة ذات نسق مفتوح على المستقبل، فنقول حينئذ: إنها ثقافة التقدم.

وثقافة التقدم على النقيض من ثقافة الأصـــولية. الثقافة الأصـــولية ثقافة ماضـــوية ظلامية، والأصـولي شـخص مسـكون بيقين مطلق، لا يؤمن بالتغيير، عقله لا يعرف الشـك، أو الدهشـة، يفتقد دافع البحث عن الحقيقة في المستقبل، مصاب بوهم امتلاك الحقيقة المطلقة، الحقيقة جاهزة بين يديه. ملاك الحقيقة المطلقة لديهم إجابة عن كل الأسئلة : أسئلة الحياة والموت.

ولذلك علينا أن نبدأ بالإصـــلاح، بداية من التنوير والإصـــلاح الديني وبناء ثقافة التقدم.. حتى يمكن بناء مجتمع إنســاني متقدم لا مجال فيه لعمل الأطفال. **وفيما يلي ركائز الإصــلاح وبناء ثقافة التقدم، لمكافحة عمل الأطفال:**

١ – نشر التعليم والتنوير

٢ – تنمية البيئات المحلية كاستراتيجية لإعادة بناء الثقافة.

٣ – بناء مفهوم شامل للعدالة الاجتماعية.

أولاً: التعليم والتنوير ومكافحة عمل الأطفال

- نشـر التعليم في كل مكان، في القرى والنجوع والملاجئ والخيام، من خلال اسـتراتيجيات متعددة، للتعليم المســتمر، مدى الحياة، تعدد آلياته ووســائله، ومن خلال معلمين يعون رسـالتهم في التعليم والتنوير وإنقاذ الإنسـان، ومعتمدين على مناهج تبث الوعي والمعرفة العلمية وتقدم لهم صـــور التقدم في كل نواحي العالم. تعليم يضـــئ العقل ويوســـع أفق الإدراك، من خلال نشـــر فصـــول ومدارس المجتمع ومدارس الفصـــل الواحد، بمناهج متقدمة ومعلم واعٍ. علماً بأنه قد تم تنفيذ مثل هذه المدارس والفصـــول. فقد تم تنفيذها وسبق تجربتها في مشاريع تجريبية ناجحة في أكثر من بلد عربي. ولكنها لم تدم.. وعلى المنظمات العالمية الداعمة أن تضـــع الاســـتراتيجيات المنفذة التي تضـــمن الاســـتدامة والاسـتمرارية، وأن يشـترك في ذلك كل مؤسـسـات الأمم المتحدة ومنظمات العمل الدولية والإقليمية العربية.
  - إن تنفيذ اسـتراتيجية قوية لنشـر التعليم على نطاق واسـع في القرى والنجوع يشـترك فيها كل ما هو معني بإنقاذ الإنسـانية ، هو في الواقع كفاح من أجل نشـر التنوير، ومواجهة الفكر الظلامي لمتطرف، **وإنقاذ الإنسان ومكافحة عمل الأطفال.**
  - إن أي فرد في أي قرية أو نجع أو أرض نائية هو مواطن في العالم.. لا يخص بلده فقط بل يخص الإنســـانية جمعاء، وإن الحرص على انقاذ هؤلاء الأطفال هو انقاذ

للعالم من شـــرور الفقر، والقضـــاء على بيئات التخلف الثقافي والاجتماعي، المولدة للارهاب.

إن النهج الإصلاحي في التنمية سوف يكون فعلاً مؤثراً، وآمناً، مع اســـتخدام الاســـتراتيجيات الثورية التي نجحت في الخمســـينيات والســـتينيات في نشـــر التنوير والتعليم.. في الصـــين وكوبا وتنزانيا وبلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية، وكلها تجارب لم تعتمد على موارد مادية، بقدر ما اعتمدت على الإرادة والمشيئة والتعبئة الاجتماعية، إنها تجارب لا تنســـى ، ويجب أن نفيد منها وليكن شـــعارنا "نهج إصلاحي واستراتيجيات عمل ثورية.

- **نشـــر ثقافة التنوير وإعمال العقل:** إن النجاح في نشـــر التعليم على النحو الثوري الذي أشرنا إليه، **نهج إصلاحى واستراتيجيات عمل ثورية**، في القري والنجوع والمناطق النائية ســـوف يكون بمثابة ركائز بنيوية في هذه المناطق يحمل على عاتقه تنفيذ اســـتراتيجيات نشـــر ثقافة التنوير وإعمال العقل.. إن مؤســـســـات التعليم يجب أن تكون ركائزاً وقلاعاً لنشـــر التنوير بكل الآليات، مع اســـتخدام مناهج العلوم الطبيعية والاجتماعية والســـينما.. والفنون .. والموســـيقى.. والاحتفالات الثقافية، والترفيهية الجاذبة.. للتعليم والتعلم وإعمال العقل.
- إن التعليم المرتبط بنشـــر الثقافة بهدف التنوير .. وباســـتخدام الوســـائل المتعددة بأهدافها المتعددة، ينشـــئ علاقة عضـــوية بين التنوير والتعليم.. **فالتعليم قد يكون تعليماً ولكنه ليس تنويراً.. التعليم يكون تنويرياً بارتباطه بعلاقة عضـــوية بثقافة التقدم وبوســـائلها المختلفة..** وهو ما يمكن أن نطلق عليه لفظ Literacy فهذا اللفظ لا يعني مجرد محو الأمية ، ومعناه الدقيق – في الأصل – التعليم المنتج لعقل مستنير مثقف.
- التعليم العام في الأصـــل منذ القرن الســـادس عشـــر هو وليد التنوير ونشـــأ كأســـتجابة واســـتراتيجية لنشـــر التنوير وتنمية القدرة على إعمال العقل.. والاســـتناد إلى البحث العلمي وكشف حقائق الواقع في الطبيعة والمجتمع.. ومكافحة الفكر الظلامي.

ثانياً: تنمية البيئات المحلية لإعادة بناء الثقافة والتنوير ومكافحة الفقر وعمل الأطفال :

يتم ذلك من خلال التوسع في مشروعات تنمية البيئة المحلية .. والصناعات الغذائية .. والصناعات الزراعية، والأعمال اليديوية.. والإنتاجية.

إن أي مشروع إنتاجي صغير أم كبير في القرى والنجوع والمناطق النائية، هو أولاً: مشروع تربوي Education Based Development ، يفتح فرص العمل أمام الشباب.. ويربط العمل بالتعليم والتربية والثقافة.. مشروعات التنمية المحلية الحاضنة للتعليم هي مشروعات الهدف منها إنجاز توعية المواطنين وبناء ثقافة جديدة ، تقوم على علاقات اجتماعية جديدة، تحقق التنوير والتقدم:

- تساعد في القضاء على العزلة والاقصاء الاجتماعي للأفراد.
- توفر الاستقلال الذاتي وتتيح فرص المشاركة في الإنتاج والعمل الجماعي.
- تولد مناخ اجتماعي حاضن لثقافة وقيم جديدة.
- الانخراط في العمل من خلال مشاريع تنموية تهدف إلى التغيير الثقافي والاجتماعي، يؤدي إلى تغيير نمط الشخصية.. وتغيير لمحتوى وبنية عقول الأفراد الصغار والكبار على السواء.. وإكسابهم سلوكيات واتجهات وأفكار الحداثة – في الإنجاز والعمل.. والإنتاج وتنمي في الناس منهج التفكير العملي والتماسك الاجتماعي.
- إن مشاريع التنمية المحلية والصناعات الصغيرة، فضلاً عن المشاريع الكبيرة، في القرى والنجوع، من شأنها توفير بيئات اجتماعية جديدة.. في كل مواقع وقرى المجتمع.. بيئات مغايرة لبيئات هيمنة الثقافة التراثية الماضوية.. ثقافة متحررة من هيمنة الفكر الظلامي المتدثر بالدين وهيمنة رجال الدين وعناصر الطبقات الطفيلية .. المستندين في ثرواتهم من خلال تنمية ريعية غير إنتاجية وثقافة ظلامية، ترتبط بالمكسب السريع وقيم الهبش والاستهلاك.

إن التنمية ليست هبات وعطايا للفقراء.. إن التنمية الحقة هي تمكين الفقراء.. وتنمية قدراتهم على التفكير والعمل والإنتاج.. وتوفير فرص التعليم المستمر ومدى الحياة.. والعمل بأشكاله المختلفة.

إن المشـروعات التنموية المحلية المسـتندة على فكر وفلسـفة التنوير هي مشـروعات تربوية. التربية والتنمية وجهان لعملة واحدة تهدف إلى تحقيق هدفين:

الهدف الأول: خلق تصـــور جديد للذات والمجتمع والعالم.. وتكوين معنى جديد للتغيير والإنجاز والإنتاج.

الهدف الثاني: خلق بيئات جديدة تهدف إلى إكســـاب المنخرطين في العمل اليومي، والتعليم، والإنتاج، جســـماً وافياً من المعارف والمهارات الســـلوكية والاتجاهات الإيجابية نحو الحياة والمجتمع.. وتنتج في النهاية بنية مفاهيمية جديدة في عقل المشـــاركين المنخرطين في التعليم والعمل، ينشـأ عنها ذاتاً متماسـكة.. تعتمد على نفسـها.. تتمتع بالاسـتقلال الذاتي.. لديها القدرة والفرصة على الاندماج .. مؤمنة بالمشاركة .. مؤمنة بالإنتاج.

إن أســوأ أشــكال التنمية ، نجده عند أولئك العلماء والقيادات حينما يهتمون بتحســين البيئة المباشــرة للناس من خلال توزيع الهبات والعطايا المجانية والأراضــي، حتى ولو كانت بالعدل، متغافلين عن تغيير البنية المفاهيمية للعقل المهيمن على الجماهير بتأثير ثالوث : الأصــولية، والتنمية الريعية ، والطبقات الطفيلية.

ترسيخ قيمة التعليم والعمل في القرى والنجوع والعشوائيات وبناء واقع جديد

إن مواجهة التخلف الثقافي والتحديات المرتبطة بالجوع وســـوء التغذية في المنطقة العربية هي تحديات مرتبطة بالتوجهات التنموية الريعية التي لا تركز اهتمامها على الإنتاج، بل على أعمال السـمسـرة، وأعمال الاسـتيراد والاعتماد على التجارة الدولية والسـوبر ماركت العالمية في توفير الإمدادات الغذائية المتنوعة، التي لا يقدر على التعامل مع أسعارها المرتفعة سوى فئات خاصـة من ذوي الدخول الأعلى.

ومع اسـتمرار نمط التنمية الريعية وعدم الاهتمام بالصـناعات الصـغيرة، وعدم الاهتمام بالقرى والمناطق النائية، وتجاهل الإنتاج الزراعي، والصـــناعات الغذائية، في القرى والنجوع، ســـوف تسـتمر أسـباب الجوع وتزايد الفقر وتزايد التهميش. سـتحل الأطعمة المصـنعة من قبل سـلاسـل التوريد العالمية محل إنتاج الصـــناعات الغذائية المحلية بدلاً من أن تزيدها وتنميها. إن ذلك لا يكرس الفقر وإزدواجية النظم الغذائية فقط، بل ســـيؤدي إلى تكريس البطالـة والفقر، وعوامل التخلف. (خالد أبو إسماعيل 2011). وعلينا أن نعي الاحصـائيات الت تدلنا على أن أكثر من

75% من عمل الأطفال في المناطق الزراعية، سواء الاحصائيات على مستوى المنطقة العربية، أو الاحصائيات العالمية في عمل الأطفال.

لذلك نؤكد على:

إن السياسات التنموية الريعية هي سياسات منتجة لواقع الفقر والجوع وانعدام الأمن الغذائي وعلى المجتمع أن يدعم الزراعات وصناعة الأغذية، والصناعات الصغيرة، أن يعي أهمية سياسات مكافحة الفقر، وتوفير فرص عمل للشباب، ودعم الفلاح، مما يؤدي في النهاية إلى الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وفضلاً عن توفير الأمن الغذائي للمجتمع ككل. حتى ولو كانت هذه الأنشطة غير مدرة للربح لأصحاب رؤس الأموال مقارنة بأعمال التجارة والسمسرة في استيراد الغذاء من الأسواق العالمية.

إن ارتباط أنشطة الزراعة والتصنيع والصناعات الغذائية والصناعات الصغيرة.. بالتعليم والمدارس الصغيرة ومدارس الفصل الواحد يدعم التعليم ويحقق الهدف الثقافي، إنها ضفيرة تنموية واحدة لا تنفصل واحدة فيها عن الأخرى.

وقد يكون دور النمو الزراعي والصناعات الصغيرة في القرى والنجوع في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ومع ذلك فإن الارتفاع بالانتاج الزراعي، والإنتاجية ضروري للحد من الفقر والجوع وعمل الأطفال، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

ولابد من خلق فرص عمل للفقراء مع ظروف وأجور لائقة حتي يشمل النمو الفقراء، كما أن من المهم تعزيز العمل اللائق في الزراعة والمناطق الريفية لتحقيق الأمن الغذائي، كما يجب إعداد سكان الريف لتغيرات هيكلية تحد من نمو الاقتصاد الريعي.. إن ذلك ما يفتح الباب لمشاركة المواطن في الاقتصاد والتعليم وتهيئة الفرص الكاملة وتنمية الشخصية وفقاً لنهج تنمية القدرة، كما يقول أمارتيا سن، في كتابه المهم " التنمية حرية " .

في هذه الحالة التنموية سيكون انخراط الأسرة بما فيها الأطفال في رعاية المشروع التنموي الإنتاجي، في تآزر مع التعليم، ومن ثم سنوفر خبرة تربوية تدمج واقع المشاركة والحياة في الخبرة. والخبرة هنا نقول عنها، خبرة مربية وفقاً لما يقول به فيلسوف التربية الأمريكي الأشهر جون ديوي.

وفي هذا الخضم من الحياة المنتجة المتضافرة بالتعليم ينخرط الناس في المشاركة في تغيير الواقع الاجتماعي، فمثل هذه المشـــاركة تنقل أو بالأحرى تحيل الأفكار المرتبطة بتنمية الواقع وتنمية القدرة من كونها مجرد أنســـقة فكرية في عقل الفلاســـفة والمربيين إلى أنســـقة فعل اجتماعي، أو بالأحرى إلى واقع فعلي يغير من علاقات العجز والاغتراب إلى علاقات الفعل الإيجابي والاندماج وفتح الفرص الحقيقية.. وهنا نكون أمام صناعة أنسقة فكرية جديدة لدى الناس، الشباب، والكبار، والنساء ، والأطفال على السواء.. هنا تتكون أنسقة حرية الإنسان. ويتوقف على قوة المشاركة مدى فعالية التغيير الثقافي وبناء عقل جديد للإنسان المقهور .. يحرره من الشعور بالعجز ويدعم الفعل الاجتماعي في تغيير الواقع المعيش.

ويقول Habsbawm 1977:86 هنا ترتبط أنسقة نظرية تحرير وخلاص الإنسان بأنسقة فعل جديدة، تنشأ من خلال المشاركة والعمل والتعليم. وإن فعالية أي نظرية إنما تصبح رهناً بمدى مشاركة الناس في تغيير واقعهم الاجتماعي. إن العلاقة بين الثقافة (بما في ذلك أي نظرية فكرية للتغيير) ليست علاقة منطقية.. بل هي علاقة إمبريقية، يتداخل فيها الفكر مع الممارسة العملية على أرض الواقع.

ويؤكد فانون المفكر الفرنسي، الجزائري الأصل، أن مشاركة الناس بوعي، وبنضال واعٍ ، وفق رؤى فكرية هوما يشـــكل التجانس الثقافي الجديد. فالثقافة، أي قيم وعادات وإدراكات الناس، لن تكون بمعزل عن ما يحدث في خضم المشاركة اليومية للناس في حياتهم اليومية. وفي المشاركة الواعية المنظمة، تبزغ معاني جديدة للحياة، بل وتبزغ معاني جديدة لمفردات حياتنا اليومية.. معاني جديدة.. للمأكل، والملبس، والحب، والزواج، والتعليم، والعمل.. والطفل، والمرأة، والديمقراطية، والعدل... إلخ معاني الحياة اليومية التي يتشكل بها ومن خلالها العقل. ومن خلال المشاركة الواعية المنتجة، لا تختفي فقط مفردات ومعاني الثقافة الموروثة القديمة، وعلاقات عدم المساواة، بل سيختفي أيضاً الإنسان المقهور، الإنسان المستعبد، الإنسان العاجز.. (Frantz Fanon 1963). الإنسان الذي لا يعي معنى الطفل، وحقه في الحياة، ولا معنى حق حرية المرأة وحق كبار السن، ولا معنى جريمة الأصولية في نشر التطرف وفكر الإرهاب.

وليس بالفلسفات المجردة، والتوصيات الاحتفالية والأصوات الابتهالية، يتم خلاص الإنسان وتحريره من ســـوار الاســـتغلال ، بل يتم ذلك بالمشـــاركة الفاعلة الواعية في التعليم والعمل المنتج، برؤية واضحة نحو التنوير، وتحرير الإنسان وتنمية المجتمع.

وتحتل فكرة ربط التربية بالعمل المنتج مكانة بارزة في الفكر التربوي الاجتماعي، فالعمل وفقاً لهذه الإيديولوچية ، هو محور التقاء الإنســـان بالطبيعة والمجتمع ، فقد تعرف الإنســـان على الطبيعة وقوانينها وتحكم وسـيطر عليها من خلال العمل وكفاحه – الاجتماعي – من أجل البقاء وإشباع حاجاته الإنسانية الأساسية. وكان العمل اجتماعياً بالضرورة، فنشأ المجتمع ونشأت بنية علاقاته وقواه ومؤسساته الاجتماعية.

والتربية في إطار هذا الســـياق الإيديولوجي لا يمكن أن تكون تربية حقيقية إلا بقيامها على العمل الإنساني، فالعمل والعمل المنتج الجماعي، هو الخبرة الحية التي ينمو الطفل من خلالها معرفياً وسـيكولوجياً واجتماعياً نمواً صـحيحاً. والتربية من خلال العمل هي التربية القادرة على إعداد الطفل للمشـاركة في العمل. فالعمل هو أسـاس التقدم الاجتماعي والإنسـاني. وعلى ذلك فالعمل وسيلة تربوية وهو غاية اجتماعية كذلك (حسن البيلاوي، ١٩٨٨ ص ٨٤). بشرط أن تتم في إطار وعي، وسياسات تربوية اجتماعية وإنسانية توفر الحرية والعدالة وثقافة التقدم.

ولا ينبغي أن نســـاوي بين عمل يعوق حق الطفل في التعليم، عمل يرتبط بالفقر والعوز قوامه الاستغلال واستعباد الأطفال، بعمل مربي منظم في إطار فكر تربوي يربط التعليم بالعمل.

ودمج التربية بالعمل ليس مسألة شكلية بسيطة، بل هو في حقيقته تغيير راديكالي في بنية النظام التربوي المعرفية والاجتماعية، ويقول ماكس فيجيرو وزملاؤه.

> **"إن حب العمل مســـألة لا تأتي تلقائياً لكنها نتاج جهد وعمل تربوي دؤوب، ويتطلب هذا الجهد أن يدار التعليم وفق مبادئ دقيقة تحقق الأخلاق الإنســـانية. والتعليم الـذي يقوم على الخبرة الحيـة هو التعلم الأكثر فعـاليـة، وهو الممكن الوحيـد في مجتمع يتطلع إلى التغيير.(Max Figueroe etal, 1974:11).**

ثالثا : مفهوم شامل للعدالة الاجتماعية

إن الواقع الاجتماعي في المنطقة العربية، وكما هو موثق في كل التقارير العالمية يدعو إلى ضرورة وضع مسألة العدالة الاجتماعية في صميم كل أعمال التنمية. وذلك يتطلب منا العمل سوياً على بناء مفهوم واضح لمعنى العدالة الاجتماعية، يعبر عن رؤية مستقبلية للتنوير والتقدم. مفهوم يعبر عن رؤية " حداثية " جديدة لمعنى العدالة الاجتماعية، وكيفية تنفيذها. وثمة أبعاد ثلاثة يجب التركيز عليها كأسس لمفهوم شامل للعدالة الاجتماعية.

"العدالة الاجتماعية مفهوم واســـع، يتجاوز مجرد الفرص المتكافئة وإعادة التوزيع Equality ، كما يتجاوز مفهوم الانصـــاف Fairness ، ومفهوم الحقوق الطبيعية Equality، العدالة الاجتماعية مفهوم شامل ، وهي مسألة تكمن في بنية التعليم وثقافة المجتمع، كما تكمن بالقدر نفســـه في بنية العلاقات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع".

وفي بناء هذا المفهوم، يجب أن نرجع للأدبيات النظرية، لاستجلاء الرأي، وتكوين رؤيتنا لمفهوم شامل للعدالة الاجتماعية.

وثمة ثلاث نظريات أساسية، مهمة للوصول إلى مفهوم شامل للعدالة الاجتماعية.. الأولى إثارة **الوعي وإيقاظ الذات، وتحرير العقل عند باولو فريري، والثانية ، نظرية العدالة كإنصـــاف عند چون رولز، والثالثة نظرية نهج القدرة عند أمارتياســـن. والمفكرون الثلاثة : فريري ، ورولز، وســـن، من مفكري الحداثة ، ونظرياتهم جزء من بيردايم التنوير، وفيما يلي نعرض باختصـــار لهذه النظريات.**

1-إثارة الوعي وإيقاظ الذات عند باولو فريري

لقد قدم الفيلسوف باولو فريري.. فلسفة وخطوط عمل واضـحة لأهمية الوعي وإيقاظ الذات.جعل باولو فريدي "الوعي" أو بالأحرى إثارة الوعي مدخلاً لتحرير الفرد والمجتمع من التخلف .. والفقر والجهل .. مدخلاً لتنمية القدرة على التغيير.

أطلق باولو فريري على اسـتراتيچية التحرير التي ينادى بها مصـطلح Conscientization وهي **كلمة أســـبانية** ليس لها مفردة مقابلة بالإنجليزية أو العربية.. والمقابل لها في اللغة الإنجليزية Raising Critical conscissness . وهـــي تعني استراتيچية تعبر عن تنمية واستثارة مفهوم الذات الإيجابي للـــــفـــرد نحو بيئته الاجتماعية وتـــــنمـــية التفكير والعمل الاجتماعـــي؛ (Paulo Freire 1970) .

"إن مفهوم إثارة الوعي .. يعني أن نربي أفراداً واعين بحقيقة واقعهم، ومهتمين به، وفاهمين له، فهماً عقلياً نقدياً ، عاملين على تغييره دائماً نحو الأفضـــل وفق مبادئ إنســـانية حرة، وقيم كونية تحقق تحرير الإنســـان، وتفجر طاقات الفرد الإبداعية الإنســـانية لتحقيق التغيير والتقدم الإنســـاني.. بوصـــفه ذات حرة".(Ibid:93)

إن الفقر والجهل والقهر، ليس مجرد بنى اجتماعية اقتصـادية فقط، بل هو بالأسـاس بنى ثقافية ، أطلق عليها باولو فريري "ثقافة الصـــمت" ثقافة العقل المتلقي.. ثقافة قبول الأمر الواقع.. الثقافة القدرية.. التي تقبل الأمر الواقع كأنه شـــيئ معطى قدري. والقدرية قيمة محورية في التخلف الثقافي.. تستعير الحلول لمشاكلها من ثقافة ماضوية.. كل سؤال له إجابة لا شك فيها حتى أسئلة الموت والحياة.

وفي هذا السياق، نؤكد هنا أن التوعية، أو إثارة الوعي، لا تتم بمعزل عن الواقع الاجتماعي وعن الآخرين المنخرطين في هذا الواقع. إثارة الوعي عملية تتم بالتفاعل والعمل المشـترك بين الفاعلين الاجتماعيين، في واقع الحياة اليومية. إن إثارة الوعي، بهذا المعنى، عملية تربوية تحقق تمكين الناس . واكتســـاب قدرات التحليل النقدي التي قد تمدهم بالقدرات النظرية والحافز الخلقي لنقد وإصلاح أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المعاشة، بدلا من بقائها والمحافظة على الأوضـاع القائمة. وفي أي عملية تمكين، فإن القيم تتجسـد في قيم التضامن وقيم المسئولية، وابتكار نظام الانضباط الذي يحترم المنفعة العامة، وقيم الأمن، وقيم التعاون والمشاركة، والانجاز، كل هذه القيم تربط الأفراد بالمشاركة وإعادة بناء الواقع الاجتماعي نحو الأفضل.

إن التعليم في إطار الانخراط الاجتماعي، والتمكين، يشـكل سـياقات ثقافية جديدة، بربط التعليم بالعمل، ويربط التعليم بالتمكين. فهو ســـياق معاش تربوي ثقافي اجتماعي، وهو الســـياق الذي ينمو فيه معاني جديدة، لفهم جديد للحياة اليومية في المجتمع (حســـن البيلاوى 2018).

ومن خلال مشاركة الناس في تغيير واقعهم، بوعي نقدي، يصبح الناس أكثر إبداعاً وأكثر وعياً، وينمو لديهم الشعور بالحرية والاستغلال الذاتي، والثقة بالنفس.

2- العدالة كإنصاف چون رولز

يؤكد "جون رولز" أن العدالة هي القيمة الأسـاسـية لجميع القيم الأخلاقية والسـياسـية ، وتتحقق العدالة وفق مقتضيات مبدأ الإنصـافFairness باعتباره المبدأ الأساسي في الحرية والمساواة ، ويتم بمقتضاه توزيع الثروات والمنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع . وينفذ هذا المبدأ من خلال المؤسسات الاجتماعية ، المنشأة ضمن البنية الأساسية للمجتمع . وتضمن هذه المؤســـســـات التعاون الاجتماعي، لتوزيع الفرص وفق المبادئ والمعايير لتحقيق الإنصـــاف

Fairness، وتكافؤ الفرص في التوزيع العادل equality ، وضمان الحق الطبيعي Equity لكل فرد في الحرية والفرص المتاحة. وإلى جانب فكرة المؤسسات العادلة (أي الدستور والنظام السياسي والمؤسسات الاجتماعية)، ويؤكد رولز على فكرة الوفاق الاجتماعي على مبادئ الانصاف . **فالعدالة اختيار عقلاني، من طرف أشخاص عقلانيين، من حيث توزيع المنافع والامتيازات بصورة يتوافق عليها جميع المشاركين ، بما يكفل الحرية والمساواة. والمؤسسات العادلة هي التي تشكل قاعدة التوافق الاجتماعي .**

وتتحقق العدالة بتعاون أعضاء المجتمع بحرية كاملة وفق مبادئ وقواعد عادلة، يتصرف على أساسها كل فرد بعدل وانصاف ويساهم في تدعيم المؤسسات والممارسات العادلة . ويقر "رولز" بوجود تفاوت على أساس أن أي تفاوت في الثروة أو السلطة لا يكون عادلاً إلا إذا كان يوفر ، ولا سيما، لأولئك الذين هم أقل حظاً في المجتمع، امتيازات تحقق لهم الحق الطبيعي Equity في الحياة وفق مبدأ الإنصاف Fairness . أي أن شرط التفاوت هو زيادة تحسين وضعية الأقل حظاً حتى لو كان فرداً واحداً ، دون أن يحدث ذلك تدهوراً في ظروف معيشة آخر، حتى ولوكان فرداً واحداً (John Rawls 1971 and 1993) . كذلك أيضاً وفق تأكيد "رولز".

أنه ليس من الظلم أن يحصل عدد قليل من الناس على امتيازات أعلى من المتوسط شريطة أن يزيد هذا في تحسين وضعية الأقل حظاً. ويقوم هذا المبدأ عند رولز على قاعددة أساسية تنص على " أن الوضع الأصلى للعدالة يقوم على الحياد اللازم لمبدا الإنصاف ". وثمة قاعدة أخرى تنص على " أن وضعية اجتماعية ما تكون عادلة حين يكون نسق القواعد العامة الذي يحدد هذه الوضعية حصيلة سلسة من الاتفاقات الافتراضية ".

إن هذا التفاوت غير الضار بالعدالة، محكوم عند رولز بمبدأين كما يقول بيرجس (Fraser – Burgess2013):

<u>المبدأ الأول :</u> الحق والحرية والمساواة

<u>المبدا الثاني :</u> التفاوت والفروق مرتبط بتحقيق الخير للجميع، وخاصة الفئات الأقل حظاً. وذلك وفق مبدأ اللامساواة غير الضار بالعدالة.

وهذا الرأي عند رولز، أي مبدأ اللامساواة غير الضار بالعدالة، سوف يكون معناه في الممارسات اليومية أن كل فرد يحصـــل على وظيفة لها امتياز أكبر، إنما يجب أن يكون ذلك بناءً على قدراته. **وهنا نجد أن مبدأ تنمية القدرة عند أمارتيا ســـن مبدأ مهم جداً لســـد هذه الثغرة في مفهوم " رولز " عن العدالة.** وعلى ذلك رأينا ضـــرورة عرض نظرية أمارتيا ســـن في العدل الاجتماعي.

إن نظرية رولز الليبرالية هي نظرية توزيعية للعدالة الاجتماعية، وهذا التوزيع يتم وفقاً لعملية عقلانية اجتماعية مفتوحة على أسس من الحرية والإنصاف. وتطبيق نظرية "رولز" في التربية، باعتبارها من أهم قطاعات المجتمع، يقتضـــي إقرار مبدأ تكافؤ الفرص والحرية الشـــخصـــية وديمقراطية المؤسسة (المدرسة) ، والنمو الاقتصادي. وهذه المبادئ هي التي تضمن الإنصاف في توزيع الموارد وعائد المنفعة وترســـي أســـس التوازن العقلاني Reflective quilibrium بين القوى الاجتماعية والسياسية في مجتمع ديمقراطي (Fraser– Burgess 2013) .

ورؤية "رولز" قد تتحقق في مجتمع ليبرالي مســتقر متقدم ، إلا أنها تبدو مثالية إذا نظرنا إليها من منظور مجتمع يســـعى إلى النمو والتقدم . إن مفهوم العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا العربية ، كالمجتمع المصـــري ، لا يتحقق إلا في إطار عملية تنموية شـــاملة تعمل على بناء التنوير والعقلانية والحرية من خلال توسيع فرص الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر ، فالمجتمعات الســـاعية إلى النمو ، هي مازالت مجتمعات متخلفة . ويؤكد الباحثان "هاتين وبيتز" أن القهر أو الظلم الاجتماعي كامن في السياسات والإجراءات والمؤسسات ، كما أنه ناتج أيضاً عن افعال لأفراد وممارساتهم إزاء الآخرين . "الظلم كامن في اللغة والثقافة المجتمعية والمؤسسية ، وكامن في بنية التنمية ونمط الاقتصـــاد" (Hyten and Bettez 2011) . **ونؤكد كذلك على أن الاقتصادات الريعية والثقافات الماضوية الظلامية عاملان أساسيان في التهميش والظلم والقهر للفئات الأضعف ، وخاصة المرأة والطفل والمناطق الجغرافية الفقيرة.**

إن النظرية الليبرالية للعدالة الاجتماعية توجه الأنشـــطة حول عملية التوزيع للفرص المتكافئة، لخلق الفرص المثلى لتحقيق نواتج ملائمة للناس، وللمدارس والتلاميذ. ويتم التعبير عن ذلك في حدود ما يشكل المنهج والتدريس والاستعدادات المدرسية، وتوزيع المعلمين ومصادر التعلم التي تتيح الإنجازات التربوية، مثل نتائج الامتحانات أو مجموعات المهارات المكتســـبة التي تحتاجها التنمية الاقتصادية . وباختصار، فإن المفهوم الليبرالي للعدالة الاجتماعية في التربية، على سبيل المثال، يهتم بعدالة المدخلات Inputs (المحتوى – المدرسون – المعلمون – المصادر التعليمية)

التي تشـكل الظروف الاسـاسـية للتكافؤ والمسـاواة ، وذلك لإنجاز مخرجات (نمو اقتصـادي – تضامن اجتماعي – نمو ثقافي) .

إن ما يهمنا هنا ليس المدخلات والمخرجات. وعلى الرغم من أهمية مفهوم المؤسسات العادلة عند "رولز" إلا أن الأهم هو حياة الناس الواقعية والبيئة الثقافية العامة وبنية العلاقات الاجتماعية التي بها ومن خلالها يتم بناء المؤسسات ويتفاعل الافراد أخذاً وعطاءً . وأن التقويم من أجل العدالة الاجتماعية لا يمكن أن ينصب وحده على المدخلات والمخرجات، ذلك أن التقويم العادل الداعم للعدالة الاجتماعية هو تقويم لحالة الأفراد والجماعات المعاشة بالفعل على أساس منهج تنمية القدرات.

3- نهج القدرة عند أمارتيا سن:

إن منهج تنمية القدرة ، الذي أسسه "أمارتيا سن" في أهم أعماله (التنمية حرية 2004)، يؤسس لنظرية تنظر ، إلى كل فرد في المجتمع وفق حالته المعاشة. فتنمية قدرة الفرد هي توسيع فرص الحرية له ، بحسبانها توسيع لفرص قدرة الفرد على الاختيار . والقدرة هنا تعني استطاعة الفرد للقيام بعمل قيّم أو تحقيق إنجازات قيمّة للحياة . أو بعبارة أخرى، القدرة هي ما يمثل تجمعات بديلة من أشياء يرغب الفرد ويقدر على عملها أو يعيش فيها . لذلك فالقدرات هي الفرص أو الحريات المتاحة للفرد لتحقيق إنجاز يعتبره قيماً (Walker & Unterhalter 2007) .

ويبين نهج تنمية القدرات ، كمدخل للعدالة الاجتماعية . إن قدرة الفرد على القيام بفعل وظيفي لتحقيق أهدافه في المجتمع، إنما يعتمد على الشروط الفردية والعلاقات الاجتماعية مع الآخرين ، والظروف الاجتماعية والسياق الاجتماعي الذي يتمكن الفرد من خلاله أن يحقق إضافاته، ومن ثم في ممارسة حريته الإنسانية في الاختيار وتحقيق الذات والمشاركة الاجتماعية ، بمعنى آخر أن نهج القدرة يرى ضرورة وجود تكامل عميق بين قوى الفرد الذاتية والترتيبات الموضوعية الاجتماعية والسياسية (مستوى المؤسسات الداعمة للفرد في القطاعات المختلفة والحقوق المدنية والسياسية) .

نهج القدرة في كل مجالات الحياة، ينطوي على ضرورة التمكين المعرفي (معارف ومهارات وقيم) الذي يتطلب بالضرورة إلى جانب القدرات المعرفية قدرات أخرى داعمة للفرد : الصحة والمسكن والغذاء والرعاية الاجتماعية ومهارات العمل، إلى جانب جودة المؤسسات الداعمة للفرد وتهيئ له كل سبل وأنواع التمكين.

التنمية في جوهرها تنمية قدرة الأفراد. ومن ثم نجد من المهم أن نســتند إلى نهج تنمية القدرة عند عالم الاقتصـاد الكبير "أمارتيا سـن". ونظريته مؤازرة ومكملة لنظرية باولو فريري.. فإذا كان باولو فريري ينادي بإثارة الوعي لبناء الفكر والعمل الاجتماعي نحو التغيير، فإن "أمارتيا ســـن" ينادي بتنمية القدرة للأفراد، من خلال التنمية، ونرى أن إثارة الوعي وتنمية القدرة وجهان لعملة واحدة لبناء الإنســـان، في عمل جماعي يحقق التغيير ويكافح الفقر والجهل. **كذلك فإن نظرية تنمية القدرة عندد أمارتيا سن، هي مكملة أيضاً لنظرية رولز في الانصاف، فمبدأ اللامساواة في إطار العدل عند رولز، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان من ســـيتميز عن الآخرينِ لديه قدرة وفق مفهوم " سن ".**

التنمية عند "أمارتيا سـن" حرية .. فالتنمية يجب أن تخلق واقعاً جديداً .. يوفر فرص المشـاركة في الحياة الاقتصـــادية والاجتماعية والتربوية، وهذه الفرص تحقق للفرد "حرية الاختيار" من بين فرص متعددة.

إلا أن حرية الفرد في الاختيار .. تتطلب القدرة على ممارســـة الاختيار .. والقدرة: وعي ، ومعرفة ، ومهارة، وسـلوكيات واتجاهات إيجابية. وبامتلاك القدرة يصـبح الفرد ذاتاً حرة.. تمكن الفرد من ممارسة حرية الاختيار.

إن الفرد قادر على ممارسـة حرية الاختيار في والواقع، من خلال تنمية إنسـانية ، توفر للفرد فرصاً متعددة غنية، تمنحه مساحة لممارسة حرية الاختيار من بين هذه الفرص المتاحة.

فالقدرة هي استطاعة الفرد القيام بعمل قيم أو تحقيق حالات قيمة للمعيشة وللحياة.هي تمثل تجمعات بديلة من الأشياء يقدر الشخص على عملها أو يعيشها. (أمارتيا سن 2004 : 97). بعبارة أخرى نقول إن القدرات هي الفرص أو الحريات المتاحة للفرد لتحقيق أو إنجاز ما يعتبره قيماً.

وهذا التعريف يختلف عن رؤى أخرى ترى أن العدالة إنصافاً في توزيع المصادر، كما هي عند جون رولز. ذلك أن بعض الرؤى حول عملية التوزيع تعتمد على ما يعتبره الراصد الخارجي أنه الأفضل لخلق الفرص المثلى. وهنا يختلف مفهوم القدرة عن مفهوم "التوزيع المنصف للثروة في المجتمع". مثال ذلك تحديد المعلومات والمهارات لبناء المنهج الدراسي أو تنفيذ عمل في ميدان الاقتصاد.

إن نهج القدرة يوجه تقداً إلى هذه النظرة النفعية، وأنه في عملية تقويم المساواة، لابد أن ننظر إلى كل فرد، ليس كوسيلة للنمو الاقتصادي أو الاستقرار الاجتماعي، بل كهدف وغاية في ذاته. إن نهج القدرات ينظر إلى الانسان باعتباره غاية في ذاته، وليس إطاراً مرجعياً فردياً ويهتم بالتوزيع العادل المنصف للثروة. إن نهج القدرة، بالأحرى، يتضمن الفردية الأخلاقية، كمقاربة تؤكد على أن الأفعال ينبغي أن تقيَّم بمدى تأثيرها على الإنسان الفرد، وأن الأفراد هم الأهداف الأساسية للاهتمام الخلقي. **(Brighous and Swift 2003).**

تقويم القدرات، ليس تقويم المصادر أو النتائج، إنه ينقل محور التحليل إلى تأسيس وتقويم الشروط التي تمكن أو تعين الأفراد من أخذ القرارات التي تقوم أو تستند على ما يعتقدون أنه قَيِّم.

انتقد أمارتيا سن كل نظريات المساواتية التي كرست نفسها لتعرض قضية مساواة شيء معين. على سبيل المثال، مساواة الدخل، ومستوى الرفاهية، والحقوق، أو الحريات. وفي التربية تثار القضية على أساس التنظير والتحليل لكل مجال بفرصه المتكافئة. (Brighous,H. 2000;Ball 2003) ،. ولذلك، فمثل هذه النظرة تدفعنا إلى وضع أولويات مثل المساواة في الدخل لكل الكبار في بلد ما، ومن ثم نضع المساواة في الدخل أساس عملية التقويم.

إن " سن " يؤكد على أن ما ينبغي مساواته ليس المصادر. على سبيل المثال، في التربية، نجد معيار متشدد للمساواة في المصادر مثل نسبة المعلمين إلى التلاميذ، أو مقدار محدد من الإنفاق على كل طفل. وكذلك نحن لا نساوى في النتائج، على سبيل المثال أن كل طفل يترك المدرسة بمؤهلات محددة. ويقول سن ما يجب أن نساويه هو القدرات الإنسانية Human Capabilities، بمعنى "ما يمكن للناس أن يفعلوه أو يكونوه "(أي ما يمكن للناس أن يكونوا عليه أو يستطيعون عمله).

" الناس يجب أن يتمكنوا من صنع اختياراتهم في شئونهم من أجل حياة ذات قيمة لهم. لذلك فإن فكرة القدرة هي أحد أوجه الحرية. بعبارة أخرى هي الاختيارات المتاحة للفرد في تقريره لنوعية الحياة".

القدرة والوظيفة عند أمارتيا سن

الوظيفة (أو الوظائف) هي الإنجازات الناتجة Outcomes.

القدرات هي الإمكانات الكافية في الفرد التي يتحقق بها هذه الوظائف.

نهج القدرات يوفر طريقة لتقويم المسيرة التربوية، وأيضاً، بنفس القدر تحديد الحرمان أو التهميش والإقصاء. وهذا النهج يطالبنا بأن لا نركز على الوظائف، بل نركز على الحريات الحقيقية، أو بالأحرى، فرص كل تلميذ التي يمتلكها ليختار ولينجز ما يراه قيما له.

الحريات والمشيئة Freedoms & Agencies

المشيئة تعني أن كل فرد هو إنسان مجتهد ومسئول، لصنع حياته أو حياتها في ضوء أهداف مهمة له أو لها (الإنسان ليس مُسيّر).

العدالة كإنصاف Justice as Fairness

من وجهة نظر أمارتيا سن ، فقد ركز رولز في أعماله على إقامة مؤسسات عادلة لتكوين البنية الأساسية للمجتمع التي توجب على الناس أن يتوافق سلوكهم كلياً مع متطلبات العمل السليم لهذه المؤسسات.

فيقول أمارتيا سن، أن رولز يفترض أن يتوافق السلوك على نحو ملائم لما هو مطلوب لفعالية المؤسسة. إلا أن " أمارتيا سن " يهدف إلى التركيز على طرق الحياة العقلية للناس في تقييم العدالة، هذه الفكرة كثيرة المضامين وبعيدة الأثر على طبيعة وشمولية فكرة العدالة.

رولز. العدالة يتضمنها إنصاف Justice as Fairness

ويقول "سن" لقد أعطى رولز مجموعة فريدة من مبادئ العدالة لا تعني إلا بإقامة مؤسسات عادلة لتكوين البنية الأساسية في المجتمع، فيما توجب على الناس أن يكيفوا سلوكهم ليتوافق كلياً ومتطلبات العمل السليم لهذه المؤسسات.

إن ثمة نواحي، أو بالأحرى، صوراً حرجة في تركيز "رولز" الطاغي على المؤسسات (حيث يفترض أن يتوافق السلوك على نحو ملائم لما هو مطلوب) بدلاً من التركيز على واقع حياة الناس، أو التركيز على طرق الحياة الفعلية للناس في تقييم العدالة. إن العدالة من وجهة نظر" سن " كثيرة المضامين بعيدة الأثر وفقاً لطبيعة وسعة فكرة العدالة. (أمارتيا سن 2009 ص 14).

بالرغم من أن مبادئ العدالة في مقاربة أمارتيا سن لا تُعرف بالمؤسسات، بل بحيويات الناس وحريات الناس المعنيين، فإنه لا يمكن أن نتجاهل أن المؤسسات تلعب دوراً مساعداً مهماً في السعي للعدالة، وأن للاختيار السليم للمؤسسات أهمية حاسمة في مشروع تعزيز العدالة، إلى جانب محددات السلوك الفردي والمجتمعي. وتدخل المؤسسات في المعادلة بطريقة عديدة شتى. فيمكن أن تساهم مباشرة في طرق الحياة التي يستطيع الناس اتباعها حسب مفهومهم الفكري (الخاص) للقيمة.

وهنا نرى ضرورة وأهمية تنمية الثقافة.. ذلك أن الناس كما تفكر تعيش. والناس تعيش بطرق عديدة قد تلائم العدالة أو لا تلائمها. مثال ذلك صور اضطهاد المرأة مثلاً.. وإنكار حقوق الطفل، والتعاون في العلاقات الاجتماعية.. إلخ ذلك من الصور التي هي جزء من الثقافة المتخلفة.. فالثقافة محدد رئيسي للسلوك. ولذلك قد تسوء أحسن المؤسسات في ثقافة متخلفة.

المواطنة

وهنا يأتي مفهوم المواطنة، وإرســـاء مفهوم التنمية المتكاملة، وإرســـاء العدالة الاجتماعية الشاملة.

فالتمكين المعرفي المتكامل مع القدرات اللازمة في القطاعات الأخرى المذكورة في الفقرة السابقة وإرســاء مبادئ العدالة الاجتماعية إنما تتم بهدف ترســيخ المواطنة وبناء أفراد يؤمنون بقيمة المعرفة والحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان . ويتعاملون إيجابياً مع مشكلات المجتمع على هذه الأسس .

والمؤســـســـات التربوية التي تنحو نحو العدل الاجتماعي والمواطنة، إنما تلتزم بمجموعة من المبادئ: (1) المساواة والدمج الاجتماعي، (2) وضع مستويات عالية التوقع لجميع التلاميذ، (3) تنمية العلاقات والتفاعلات الاجتماعية المتبادلة، (4) المقاربة الشـــاملة والمنظومية في التمكين لجميع التلاميذ، في المعرفة والغذاء والصحة والدعم النفسي، (5) التدخلات الفورية التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، (6) تنمية القدرات المؤسسية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، والمعامل التي تشـــجع على الممارســـة والتجريب. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تعزيز إمكانات المؤسسات التربوية بأماكن وأدوات الأنشطة الرياضية والصحية ، وممارسة التجارب العلمية . والمناخ الاجتماعي الداعم للمواطنة وفي المؤسسات التربوية ينبغي أن توفر :

1 – قنوات مفتوحة للأفكار بصرف النظر عن درجة شيوعها العام .

2 – ثقة بقدرات الأفراد للعمل مع الجماعة لتبادل العلاقات من أجل مجتمع أفضل.

3 – القدرة على استخدام التفكير الناقد والإبداع وتحليل المشكلات الاجتماعية والسياسية والعلمية.

4 – الاهتمام بجودة الحياة للآخرين والعمل من أجل الخير العام .

5 – النضال من أجل حقوق وكرامة الأقليات ، والمهمشين، في إطار المعايير العامة للعدالة.

6 – تنمية نظم وقيم تدعم أساليب الحياة الديمقراطية .

7 – رفض استغلال الآخرين والدفاع عن حقوقهم (Hytem & Bettez 2011).

ويؤكد بول (Bull 2008) على أن مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية إنما "تعني إدارة المؤسسات بطريقة تضمن رعاية وتنمية قدرات العاملين وحقهم في المشاركة في عمليات صنع القرارات العامة والخاصة حتى يشعروا بالتقدير والاحترام للمشاركين المتفقين والمختلفين في مجتمعهم، وتنمية قدراتهم على بناء المساهمات من أجل تحقيق الأهداف من خلال المشاركة ، وأن يسلكوا وفقاً لنتائج هذه العمليات لتحقيق الخير العام لهم وللآخرين".

والتنمية التي نؤكد عليها هنا، هي التنمية الداعمة لتنمية قدرات الأفراد وبناء المؤسسات التمكينية الحاضنة لهذه القدرات. والتنمية بهذا المعنى، كما يقول " أمارتيا سن " هي الحرية ، بمعنى تنمية واتساع قدرات الفرد على الاختيار، واتساع فرص الاختيار أمامه في التعليم والاقتصاد والحياة (Sen 1999). ويؤكد على نفس المعنى " **كيشور محبوباني** "، وقد حدد معنى الحرية في مستويات متصاعدة: **أولاً:** تحرير الفرد من الحاجة والفقر. **وثانياً:** تحرير الفرد من الخوف وتوفير الشعور بالأمان . **وثالثاً:** تحرير الفرد من الجهل وتمكينه معرفياً وتسليحه بالمهارات والمعارف والقيم وتحقيق التعلم المستمر مدى الحياة التي تمكنه من حرية الاختيار. **ورابعاً:** تحرير الفرد من البطالة وإطلاق طاقاته الإنسانية. **وخامساً:** تحرير الفرد بتوسيع فرص التنقل والانتقال في المكان والزمان والهجرة . **وسادساً:** حرية التفكير وحرية التعبير والحصول على المعلومات (كيشور محبوباني ، الترجمة العربية 2009 : 197 – 199).

ونرى أن من المهم أن نؤكد على أن المواطنة تعنى تمكين الفرد من القدرة على الاندماج والانخراط في العمل المدنى العام، والقدرة على المشاركة والمساهمة في التنمية، وتطوير المجتمع، وتغيير واقعه نحو الأفضل. المواطنة أيضاً ثقافة وتنوير وتنمية قدرة الفرد على البحث وامتلاك مهارات التفكير العلممى العقلانى. المواطنة تمكن الفرد من تمثل قيم ومبادئ الحرية

والمســاواة وتقدير الذات، والاعتراف بالآخر وبحريته وحقوقه، والتعامل مع مؤســسـات المجتمع بمقتضيات العدل والإنصاف والمساواة.

نحو مفهوم متكامل : ثلاثية العدالة الاجتماعية

تأسيساً على ما تقدم من عرض نظريات لاعدالة الاجتماعية، ومفهوم المواطنة، فإننا نرى أن ثمة ضرورة لبناء المفهوم المتكامل للعدالة الاجتماعية على ثلاثة أركان كما يلي:

أولاً: الحماية والترتيبات الاجتماعية التي تفضي إلى مؤسسات وبيئات تمكينية للطفل والمرأة والشباب. والحماية هنا تتمثل في سياسات ومؤسسات عادلة وبيئات تمكينية أبعد من مجرد تقديم خدمات أو معالجة احتياجات. وبناء مؤسسات توفر فرص المشاركة، وتدعم الاستقلال الذاتي لكل من الطفل والمرأة والشباب وكل إنسان في المجتمع.

ثانياً: تنمية المعرفة وبناء القدرات، وتوسيع قدرات الأطفال والشباب. والقدرات هنا عقلية ومعرفية، ومهارية، وبدنية، واجتماعية، واقتصادية. وهي تساعد على توسيع استطاعة الفرد في الاختيار والقيام بفعل يحقق قيمة لديه في الحياة. ومن ثم تصبح "**التنمية حرية**" من حيث هي توسيع قدرة الفرد على الاختيار، والقيام بفعل يهدف إليه.

ثالثاً: المواطنة وتوسيع قاعدة المشاركة والاستقلال الذاتي. يؤكد على المعنى القانوني الذي يربط بين الفرد وفضاء الدولة والمجتمع على أساس المساواة وعدم التمييز، كما يؤكد في نفس الوقت على المعنى الاجتماعي للمواطنة الذي يربط بين المبدأين السابقين، مبدأ تنمية القدرة، ومبدأ البيئة التمكينية التي تتيح للفرد تنمية قدراته وممارسة القدرات، في قاعدة واسعة من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، على قاعدة قانونية تصون العدل والحرية.

إن هذه المبادئ أو بالأحرى الركائز الثلاثة تشكل كلاً مترابطاً متكاملاً لمفهوم واسع لمعنى العدالة الاجتماعية. والشكل التالي يصور ترابط وتكامل ثلاثية العدالة الاجتماعية.

يجب التأكيد على أنه بدون حالة من التغيير الثقافي المستند إلى التنوير وإعمال العقل، فإنه لا يمكن تحقيق أي تقدم اقتصادي واجتماعي يضنت إرساء دعائم ثلاثية العدل الاجتماعي : البيئات التمكينية، وتنمية القدرات، والمواطنة.

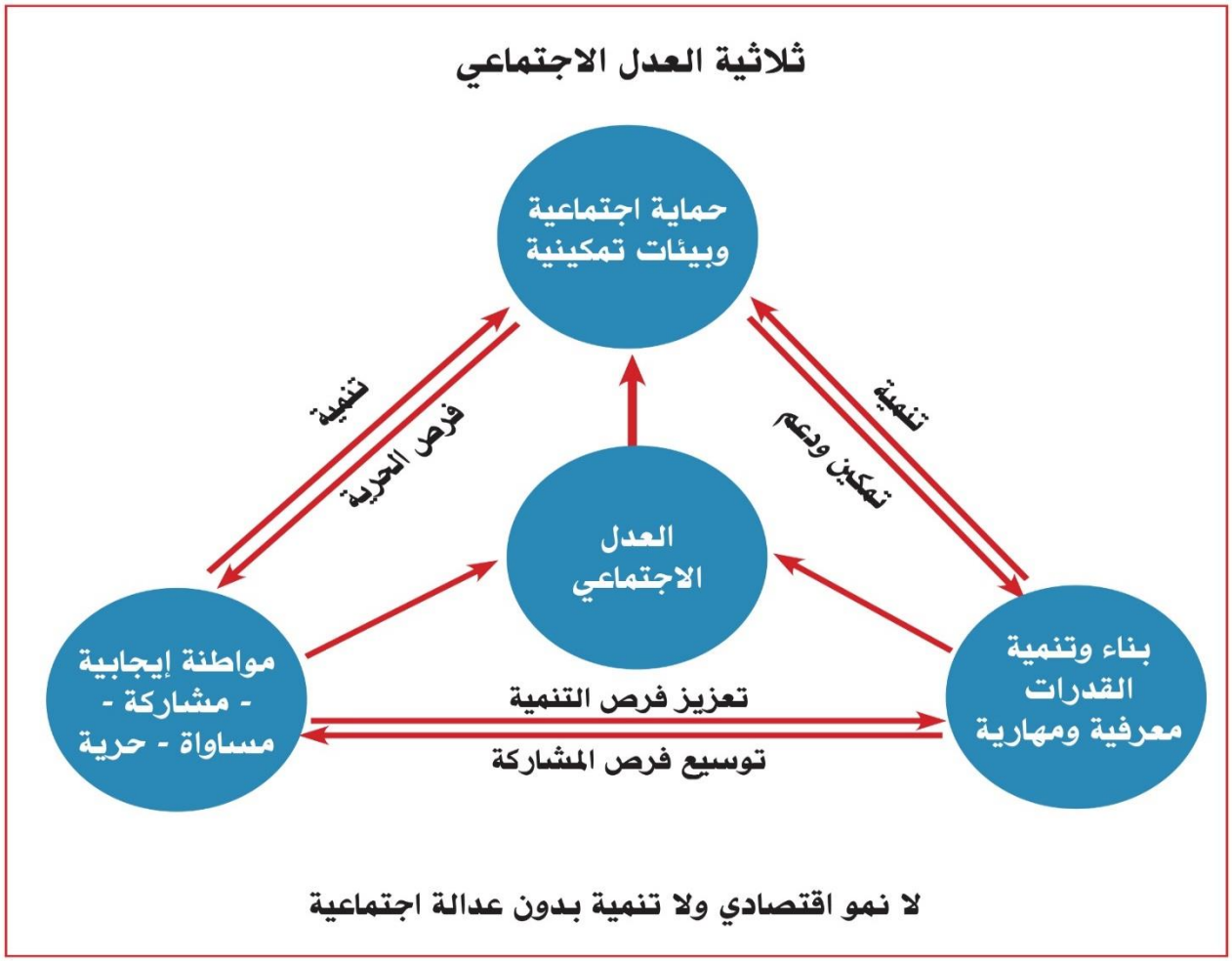

(حسن البيلاوى ، 2013)

الختام :

إن فيروس كورونا المسمى كوفيد 19 قد أحدث في العالم أجمع أزمات وضغوطات اقتصادية ونفسية واجتماعية.. ونتيجة لذلك " زادت المعاناة النفسية.. تصاعدت الأزمة وتجلَت في زيادة ظاهرة عمل الأطفال.. وفي تزايد الضغط النفسي والعنف ضد المرأة.. وفي تزايد الضغط انفسي على كبار السن. ووجدت المجتمعات في التقدم التكنولوجي، فرصة للخروج من الأزمات التي أحدثتها الجائحة في التعليم والحياة العامة. إلا أنها فرصة للبعض الذي يمتلك التكنولوجيا والبنية الرقمية. وأحدث ذلك تعاوناً رقمياً إضافة إلى التفاوت الاجتماعي، ولذلك: مطلوب في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أن يعي العالم إنسانيته.. ويتوقف الآن قبل باكر عن فرط التسليح.. وفرط الصرف على المؤامرات الاستخبارية المنتشرة في أنحاء العالم التي تروع الآمنين وتضج مضاجع الضعفاء وتشرد الأطفال.. وتزيد الجياع جوعاً والعراة عرياً.. إن هذه الأموال التي تصرف على التسليح والأنشطة الاستخباراتية كفيلة بإنقاذ العالم من الفقر والأزمات الصحية والاجتماعية

.. سواء كانت قبل كورونا، أو بعدها.. إنها كفيلة بإنقاذ أطفال العالم في الملاجئ والمحاجر والمصانع والشوارع.. كفيلة بعلاج امراض الإنسانية كلها.

لابد من صيحات قوية لإنقاذ الأطفال من العمل في كل أنحاء العالم.

إن طفلاً واحداً يشتد صراخه في ملجأ من ملاجئ الحرب.. أو تشتد معاناته في محاجر الجبال.. أو تشتد آلامه في المصانع المتخلفة أو ينقطع عن التعليم... هو خلل في مسار تقدم الحضارة الإنسانية . **وإن آلام 160 مليون طفلاً عاملاً، يعاني الجوع والفقر والانقطاع عن التعليم هو وصمة عار في جبين تلك الدول الكبرى التي تدعي التقدم ومناصرة حقوق الإنسان.. ويتطلب من هذه الدول أن تقدم الاعتذار عن هذه الجريمة في حق الإنسانية.**

المراجع العربية:

- **الاسكوا (2019) . تقرير التنمية الاجتماعية الثالث عدم إهمال أحد : إدماج الفئات المهمشة.**
- **الاسكوا (2021)، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2017-2021**
- **أمارتيا سن (2004) . التنمية حرية، (ترجمة شوقى جلال)، الكويت، عالم، عالم المعرفة، مايو 2004.**
- **أمارتيا سن (2009). فكرة العدالة (ترجمة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم). دبي : مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم) والدار العربية للعلوم ناشرون.**
- **الأمم المتحدة (2021). تقرير منظمة العمل الدولية واليونيسيف (2021)**
- **بريان باري (2011). الثقافة والمساواة : نقد مساواتي للتعددية الثقافية . (ترجمة كمال المصري) ، الكويت : علام المعرفة . الجزء الأول عدد (382)**
- **الجامعة العربية 2019، تقرير عمل الأطفال في الدول العربية، دراسة نوعية بالتعاون مع منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية والمجلس العربي للطفولة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة.**
- **حسن البيلاوى (1988). الإصلاح التربوي في العالم الثالث . القاهرة . عالم الكتب.**
- **حسن البيلاوى (2013). العدالة الاجتماعية وضرورتها التنموية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوي الخامس عشر. للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية –القاهرة 13-14 مايو 2013.**
- **حسن البيلاوى 2018 .سوسيولوجيا التربية والتنمية : تربية متكاملة لتنمية متكاملة. الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر.**
- **عامر صالح (2020). العنف الأسري في المنطقة العربية . شبكة النبأ المعلوماتية annabaa.org**
- **كيشور محبوباني (2009). نصف العالم الأسيوي الجديد، ترجمة سمير كرم، ومراجعة غادة وحيدز القاهرة : المركز القومي للترجمة.**
- **مراد وهبه (2016) ، الأصولية وإرهابها . القاهرة : مكتبة مدبولى.**
- **منظمة العمل العربية (2020). تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد 19) على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية.**
- **منظمة العمل العربية (2020) . تأثيرات أزمة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية 2020.**

المراجع الإنجليزية:

- **Ball,Stephen (2003). Class Stratigies and Education Market, The Middle Class and Social advantage. London: Routledge Farm.**

- **Baurdieu, p., (1977). Symbolic Power in : D. Gleeson (ed.), Identity and structure.**

- **Brighous, Harry 2002, School Choice and Social Justice. Oxford: Oxford Press.**

- **Brighous, Harry and Swift, Adam (2003). Defending Libralism in Education Theory. Journal of Education Policy. (18;355-373).**

- **Fanon, Frantz (1963).Wretched of the earth. N.Y. : Grov Press.**

- **Fraser-Burgess, Sheron (2013). "Does Social Justice Ground Democracy in Education or Does Democracy Ground Social Justice"?**

- **Friere, P. (1970) Pedagogy of the opressed. N.y. ; continuum Books, the seabrury Press.**

- **Habsbawm, E.J. (1977). Ideology and social change in colombia. In J. Nashet al (ed.) Ideology and social change in Latin America. N.y : Gordon & B reach, pp. 195-199.**

- **Hytten k. and Bettez, S. (2011) Understanding Education for Social Justice Educational Foundation. Winter. Spring 2011.**

- **Hytten, Kathy and Bettez, Silvia C. (2011). "Understanding Education for Social Justice". Educational Foundation, Winter-Spring 2011.**

- **Pinker, Steven (2018). Enlightenment Now, the case for Reason, Sience Humanism and progress. USA. : Penguin Books.**

- **Rawls, John (1993). Political liberalism. N.Y.: Colombia**

- **Rawls,John (1971).A theory of Justice. Cambridge, MA: Harvard University Press.**

- **Walker, Melanie and Unterhalter, Elaine (2007). Amartya Sen's Capability Approach and Social Justice in Education. USA: Palgrave Macmillan.**

- **Wallace, A.F.C.,(1961). Culture and personality. N.Y. Random House.**